## البرعى يأمر بخصم اشتراكات النقابات المستقلة



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي
الوزير

السادة / رؤساء الصناديق
صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومـــــي
صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص

تحية طيبة وبعد ...

يتم خصم الاشتراكات لأعضاء النقابات المستقلة وتوريد هذه الاشتراكات إلى حساب البنك المشتركة بها النقابة بناء على طلب عضو النقابة بذلك .

مع التفضل بالأخذ في الاعتبار أن النقابات المســـتقلة قانونية وتستند إلى الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ( الحريات النقابية ) التي صدقت عليها مصر ، ويتعين التعامل معها ومعاملتها على قدم المساواة باعتبارها الممثل لأعضائها من العمل ، على أن يصم هذا الإجراء في كافة المناطق التأمينية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والتقدير ...

تحريرا في : ٢٠١٣/٧/٣٠

أ.د. أحمد حسن البرعي
وزير التضامن الاجتماعي

## إضراب عمال كابو احتجاجا على فصل زملائهم



# كلام صنايعية

# ثورة شعب.. وحلم الديمقراطية

## دار الخدمات تطالب بمحاسبة المسئولين عن العنف والمتآمرين على الدولة المصرية



## حكايات البحث عن لقمة العيش وسط الألغام



## إضراب عمال غزل المحلة للمطالبة بالأرباح

# العمال ينفون ادعـاءات الإخوان بأن إضرابـ





للمطالبة بصرف ثلاثة أشهر من الأرباح السنوية والتى كان مقرراً صرفها بواقع شهر ونصف قبل شهر رمضان ومثلهم قبل عيد الفطر المبارك، أعلن عمال غزل المحلة البالغ عددهم ٢٢ ألف عاملاً وعاملة إضرابهم عن العمل يوم ١ أغسطس الجارى، ومطالبين أيضا بتعديل منشور إجازة العيد إلى قامت إدارة الشركة بإعلانه والتى تبدأ من يوم الأربعاء وتنتهى يوم الأحد على أن يتحمل العمال يومان من الإجازة على حسابهم..

أكد عمال الشركة فى بيان لهم ردا على استغلال جماعة الإخوان المسلمين لإضرابهم، (بعد أن أعلنت قناة الجزيرة أن إضراب عمال الشركة جاء للتضامن مع الرئيس المعزول محمد مرسى وضد ما يصفونه بالانقلاب العسكرى).. أكد العمال رداً على ذلك أن إضرابهم لا علاقة له بما يجرى على الساحة السياسية المصرية، وان عمال غزل المحلة لا يعقل أن يتم استخدامهم بأنهم مع النظام الاخوانى والرئيس المعزول، فهم أول من سعى وعلى مدار حكم الرئيس المعزول لإسقاط هذا النظام، عمال عزل المحلة هم من بدأوا الثورة الثانية (٣٠ يونيو) قبلها بأسبوع فى مسيراتهم الحاشدة التى كانت

## عمال مياه الغربية يطالبون بالمكآفات

أضرب العشرات من العاملين بمياه الشرب والصرف الصحي بالغربية، فرع المرشحة عن العمل، بسبب سوء الوضع المالي المتدهور بالشركة لسوء الإدارة وحرمانهم من مكافآت التقييم السنوي وشهرين آخرين كانت الشركة القابضة قد قررته لهم بمناسبة شهر رمضان والعيد، إلا أن الإدارة حرمتهم تلك المكافآت وأعطت لنفسها المكافآت الخاصة على حد تعبيرهم. وأشار العاملون أنهم مستمرون في إضرابهم حتى يستجيب وزير الإسكان ويقيل الإدارة ويمنحهم مكافآت وحوافز تم حرمانهم منها وتعين مجلس إدارة مؤقت وحل اللجنة النقابية للعاملين بالشركة.

## إضراب عمال النصر للصباغة

دخل يوم الأربعاء الموافق ٣١ يوليو الماضى عمال شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة، في إضراب عام عن العمل؛ احتجاجًا على تأخر صرف الرواتب، وعدم صرف الدفعة الأولى؛ وهي ٣ أشهر من الأرباح السنوية، والمقرر صرفها قبل شهر رمضان.

حيث قال محمد العبد، أحد عمال الشركة، إن هناك حالة من السخط الشديد تسود شركات الغزل بصفة عامة؛ نتيجة لتأخر الرواتب، وعدم ضخ أموال بالشركات للنهوض بصناعة النسيج، متهمًا رئيس الشركة القابضة بالتآمر على العمال، لتأخير صرف المستحقات.. مضيفا أن كمال أبو عيطة، وزير



القوى العاملة، أبلغهم أن شيك الأرباح بالفعل وُقّع من جانب وزير الاستثمار، إلا أن الشركة القابضة لم ترسله إلى شركات النسيج إلى الآن، وأتهم العبد رئيس الشركة القابضة بالتآمر على العمال، بعد إقالته من قبل عمال المحلة، على أثر مظاهرات ١١ فبراير الشهيرة، بعد اتهامهم له بالفساد المالي والإداري، وتعمده تأخر مستحقاتهم المالية.

## إضراب عمال توشيبا العربى

أعلن يوم ٢٣ يوليو الماضى عمال الوردية الأولى والثانية بمصنع توشيبا العربى بمدينة قويسنا عن إضرابهم عن العمل، للمطالبة بزيادة الأجور، لكى تتماشى مع الزيادات المستمرة فى الأسعار. وقال العمال فى بيان لهم تم توزيعه، إنهم فوجئوا أن الزيادة التى طالبوا بها منذ سنوات لن يحصلوا عليها حتى الآن، علما بأن العمال لمدة ٥ سنوات متتالية لا يحصلون سوى على علاوة ٧٪ فقط، مما جعل أجورهم ضئيلة بالنسبة للأسعار التى تزداد بشكل مستمر.

واحتج العمال أيضا على زيادة ساعات العمل يومياً ٤٥ دقيقة بعد تنفيذ قرار توفير الطاقة بجعل يوم السبت من كل أسبوع إجازة لكل مصانع المنطقة، فى حين أن العمال فى المصانع المجاورة قد نفذ عليهم القرار بدون زيادة ساعات العمل اليومية. وطالب العمال بحقهم فى الحصول على ميزانية الشركة لمعرفة قيمة الأرباح، وذلك لتقدير نسبتهم من الأرباح، والبالغة طبقاً للقانون ١٠٪، والتى تحتسبها إدارة الشركة الآن بقيمة ٥٠ جنيها شهرياً، أى ٦٠٠ جنيه سنوياً، ويطالبون بحقوقهم فى بدل طبيعة عمل وبدل مخاطر.

# ـــهم للمطالبة بعودة الرئيس المعزول



تطالب برحيل محمد مرسى، وشاركوا بفاعلية فى جمع التوقيعات على استمارات حملة تمرد..

قال فيصل لقوشة أحد القيادات العمالية أن معدل الأرباح السنوية يتم صرفها بنظام معين اعتاد عليه العمال، حيث يتم صرفها مقسمة على ٤ مرات في السنة تحت مسمى سُلفة تقدر بـ ٤٥ يوما من الأجر الأساسي كل مرة، لافتا إلى أن العمال لم يصرفوا سلفة ٤٥ يوما المفترض صرفها قبيل شهر رمضان، بالإضافة إلى تأخر صرف السلفة الثانية بمعدل ٤٥ يومًا أيضا قبل إجازة عيد الفطر. وأشار إلى أن الشركة لم تعط مبررات لتأخر الصرف، متحججة بعدم وجود موارد مالية تم تحويلها من الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس!!

هذا وقد طالب العمال أيضا بإقالة المحاسب "إبراهيم بدير"، المفوض العام للشركة، متهمين إياه بالتواطؤ مع رئيس الشركة القابضة على حساب العمال ومصالحهم، مؤكدين إنهم لا يستبعدون تعمد تأخير صرف مستحقات العمال بهدف استغلالهم فى الصراع السياسى الدائر الآن، خاصة وأن علاقات المفوض العام ورئيس الشركة القابضة مع النظام الاخوانى علاقات وطيدة..

هذا وقد أعلنت دار الخدمات النقابية والعمالية عن تضامنها مع مطالب عمال غزل المحلة المشروعة، مؤكدة على أن عمال مصر وفى القلب منهم عمال غزل المحلة هم من حسموا ثورة التصحيح الثانية التى أطاحت بالرئيس المعزول محمد مرسى، وهم أيضا من أطاحوا بنظام المخلوع مبارك فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فلا يعقل أن يتم تركهم فريسة لأذناب النظام الإخوانى الذين ما زالوا يعتلون مناصبهم فى الشركات القابضة ومجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام، فيختلقون الأزمات لتوظيفها فى الصراع السياسى، وهو ما حدث بالفعل مع عمال غزل المحلة.. كما طالبت الدار كافة القوى الديمقراطية إلى سرعة التضامن مع مطالب عمال غزل المحلة المشروعة..

وقد أنهى عمال الشركة إضرابهم مساء نفس اليوم بعد الاتفاق على صرف ٤٥ يوما قبل عيد الفطر، مع الوعد بصرف باقى نسبة الأرباح عقب إجازة عيد الفطر، مع تكوين لجنة من العمال لدراسة باقى مطالب العمال.

# العمال يواجهون بلطجية ميليشيات الإخوان

شكل يوم ١٤ اغسطس الجارى العاملون بالشركة الشرقية للدخان "إيسترن كومباني" التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، إحدى شركات قطاع الأعمال العام، لجان شعبية أمام وداخل مقر الشركة بميدان الجيزة، لحماية الشركة جنباً إلى جنب مع رجال أمن الشركة، خوفاً من أن تطالها أعمال العنف من قبل بلطجية تابعين لجماعة الإخوان المسلمين.. وقام العاملون بالتنسيق مع بعض الأهالى والباعة الجائلين لتأمين مداخل ومخارج الشركة والحفاظ على سيارات الشركة وحماية أرواح العاملين.

من جانبها، أكدت الشرقية للدخان التى تنتج ٦٠ فى المائة من السجائر المستهلكة محليا، أنها ضخت كميات تكفى لمدة شهر فى الأسواق من السجائر والمعسل لعدم إحداث أزمة اوالتلاعب فى الأسعار وفى سياق اخر قال الدكتور خالد عزب، مدير إدارة الإعلام بمكتبة الإسكندرية، ، إن عددًا من مؤيدى الرئيس المعزول محمد مرسى، قاموا باقتحام مدخل مكتبة الإسكندرية، واحتلاله، وهو ما تسبب فى وقوع عدد من الإصابات بين العاملين ورجال الشرطة أثناء حمايتهم لمقر المكتبة، مشيرًا إلى اختفاء عدد من المقتنيات الموجودة فى مدخل المكتبة.. هذا وقد بادر العديد من أصحاب الشركات والمصانع بمدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، وأكبر القلاع الصناعية بالقاهرة، بالسماح للعمال بالفترة الصباحية بمغادرة المصانع قبل المواعيد المقررة للعمل بالفترة الصباحية، كما تم الاتصال بعمال الفترة المسائية ومطالبتهم بالتزام منازلهم وعدم التوجه للمصانع تحسبًا للأحداث التى تشهدها البلاد من اشتباكات وأحداث عنف وقطع الطرق الرئيسية وذلك حرصا على حياة العمال، فيما



قالت مصادر أمنية بالعاشر إن المصانع مؤمنة تماماً

من جانب اخر نجح العاملون بشركة كهرباء طنطا فى التصدى لمحاولة اقتحام وإحراق المبنى، حال قيام العشرات من أنصار الإخوان بإلقاء زجاجات المولوتوف على شركة كهرباء طنطا بشارع البحر، لمحاولة إحراقها، حيث قاموا بمطاردتهم وتمكنوا من السيطرة على الموقف وحماية الشركة. وصرح اللواء حاتم عثمان مدير أمن الغربية بأنه تم تدعيم الشركة بقوات الأمن لحمايتها

كما شكل عدد من العاملين بشركة كهرباء القناة بالإسماعيلية لجاناً شعبية لحماية منشآت الشركة الحيوية بعد أن أشعل أنصار الإخوان النيران فى مبنى مديرية التعليم بجوار غرفة التحكم الإقليمى للكهرباء.. وأكد محمد عامر أحد العاملين بشركة القناة لتوزيع الكهرباء، أن العاملين يشكلون حالياً لجاناً شعبية لحماية منشآت الكهرباء بالإسماعيلية لمعاونة قوات الجيش والشرطة لمواجهة أعمال الشغب والعنف، لافتاً إلى أن اللجان الشعبية ستكثف تواجدها أمام غرفة التحكم الإقليمى حتى لا تصل أعمال الشغب له وتنقطع الكهرباء عن المحافظة

# الإعتداء على عمال السويس للصلب المضربين

قامت يوم الاثنين ١٢ أغسطس الجارى قوات الجيش الثالث المنوط بها تأمين المنطقة الصناعية بمنطقتى عتاقة والسخنة بالسويس، بالاعتداء على عمال شركة السويس للصلب المضربين عن العمل منذ أسبوعين ، وكان العاملون قد تظاهروا أمام الشركة بمنطقة عتاقة بالسويس، مطالبين بتحقيق بسبب منع إدارة الشركة دخولهم إلى المصنع نتيجة إضرابهم عن العمل.

وألقت قوات الأمن القبض على اثنين من القيادات العمالية بالشركة "على رءوف عبد الخالق" و"عمر محمد يوسف" هم أمام بوابة المصنع نتيجة البلاغات المقدمة من إدارة الشركة، وتتهمهم فيها بتحريض العاملين ضد إدارة الشركة.

جاءت بداية الأحداث عندما فوجئ العمال بمحاصرة قوات الجيش الثالث الميداني مقر الشركة بـ ١٢ عربة نقل جنود، ٦ عربات جيب، ٢ عربة أمن مركزي، وعربة بوكس تابعه للجيش. وكانت قوات الجيش قد منعت اثنين من العمال الموقوفين عن العمل من دخول المشركة، وعندما توجه العمال من داخل الشركة لمحاولة إدخال زملائهم قامت القوات بالاعتداء عليهم والقبض على اثنين منهم.




يذكر أن عمال الشركة معتصمين داخلها منذ ٢٠ يوم للمطالبة بعودة ١٢ عامل قد قامت الإدارة بفصلهم دون إبداء أسباب، وكان رئيس مجلس الإدارة قد ابلغهم بأن قائمة أخرى تشمل ٤٢ اسم جاهزة، استعدادا لفصلهم خلال الشهر الحالي

كان مدير المصنع "لبنانى الجنسية" قد قام يوم ٢٣ يوليو الماضى بمنع ١٤ عاملا من قيادات الشركة من الدخول بقوة مسلحة من البدو ما تسبب فى حالة من الهرج والمرج بالمصنع دفعت زملائهم إلى إيقاف العمال بكافة المصانع احتجاجا على هذا التصرف.

وفوجئ عمال الوردية الصباحية عند دخولهم إلى المصانع الواقعة بمنطقة عتاقة الصناعية بمجموعة من البدو تمنع قيادات العمال وعددهم ١٤ عاملا ورئيس وردية من الدخول، مهددين بإطلاق النار على من يحاول الدخول بالقوة بناء على أوامر "رفيق الضو"، مالك المصانع والعضو المنتدب، وهو ما اعتبره باقي زملائهم تهديدا، ما تسبب فى حالة من الشغب على أبواب المصنع دفعت زملائهم إلى إيقاف العمل بالمصانع.

# عمال يتهمون صاحب العمل باجبارهم على الاعتصام برابعة العدوية

حرر يوم ٧ أغسطس الجارى نحو ١٨ موظف وعامل بشركة للغزل والنسيج بمنطقة إمبابة محضر ضد رئيس مجلس إدارة الشركة لمحاولته إرغامهم على الاعتصام بميدان رابعة العدوية.

حيث تلقى ضباط وحدة مباحث قسم شرطة إمبابة بلاغا من خليل إبراهيم خليل "٣٨ سنة- موظف بإحدى شركات الغزل والنسيج الكائنة بدائرة القسم" وبصحبته ١٧ عاملا بالشركة، بتضررهم من المدعو فتحي ع.ع رئيس مجلس إدارة الشركة، لمحاولته إرغامهم على الاعتصام بميدان رابعة العدوية بسبب انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، وطلبوا إثبات الحالة. وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ٨٣٦٧ / ٢٠١٣ إداري قسم شرطة إمبابة، وأخطرت النيابة العامة لمباشرة التحقيق.

وعلى جانب أخر، تلقى ضباط قسم شرطة الجيزة بلاغا من المواطن أسامة عبدالحكيم أحمد "٣٢ سنة- محاسب مقيم بالهرم"، بتضرره من المعتصمين بميدان النهضة لقيامهم باصطحابه عنوة داخل حديقة الأورمان والاستيلاء منه على هاتفين محمولين، وأفاد بأنه شاهد بعض الأشخاص بميدان النهضة يحملون أسلحة نارية أثناء دخولهم للميدان، وطلب اتخاذ اللازم قانونا.

تحرر عن الواقعة المحضر رقم ١٢٤٨٣ / ٢٠١٣ جنح قسم شرطة الجيزة، ويجرى عرضه على النيابة العامة.




# عمال أسمنت أسيوط يطالبون بالأرباح

تظاهر العشرات من العاملين المستبعدين من شركة أسمنت أسيوط أمام مقر الشرطة العسكرية، بمنقباد بمحافظة أسيوط احتجاجا على رفض إدارة الشركة تنفيذ حكم قضائى يقضى لهم بصرف أرباح عن عام ٩٩/٢٠٠٠، وحمل العمال عددا من اللافتات المكتوب عليها "الإضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع.

وقال العمال إنه صدر حكم من محكمة أسيوط بصرف الأرباح عن عام ٩٩ / ٢٠٠٠ للعمال والشركة ترفض تنفيذ الحكم، مطالبين بضرورة التدخل الفورى من القضاء والحكومة لمنع تعنت الشركة فى تنفيذ الحكم.

# تظاهر عمال محاجر القليوبية



تظاهر يوم ١٢ أغسطس العشرات من العاملين بمشروع المحاجر أحد المشروعات التابعة لمحافظة القليوبية أمام مبنى محافظة القليوبية عقب دخولهم من الباب الخلفى للمحافظة، محاولين فتح الباب المؤدى بمكتب السكرتير العام المهندس محمد طنطاوى والسكرتير المساعد المهندس أحمد عصمت وتصدى لهم أمن المحافظة، وذلك احتجاجًا على نقص مرتبات العاملين بالمشروع عقب قرار وزارة المالية بتعديل مرتباتهم بعد تعيينهم على درجات مالية، بحجة التثبيت، مما تسبب فى تخفيض المرتبات بنسبة ١٥٠٪ إضافة إلى تخفيض نسبة ٢٠٪ من إيرادات المشروع.

وقال المتظاهرون إن المحافظ الأسبق عادل زايد قرر عودة المرتبات إلى سابق عهدها، إلا أن المدير التنفيذى للمشروع لم ينفذ القرار.. وطالب المتظاهرون المهندس محمد طنطاوى القائم بأعمال المحافظ بصرف المرتبات وفقا للوضع القديم رأفة بأسرهم، مشيرين إلى أن المرتبات كانت تصل إلى ٢٠٠٠ جنيه، ووصلت بعد التعديل إلى ٦٠٠ جنيه.

# مظاهرة لعمال السويدى بالعاشر

نظم يوم ١٢ أغسطس الجارى العشرات من العاملين بشركة السويدى للحديد بمدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية ، وقفة احتجاجية أمام المصنع لقيام المسئولين عن إدارة المصنع بتهديدهم بغلق المصنع.

كان اللواء سامح الكيلانى، مدير أمن الشرقية، قد تلقى إخطارا من العقيد إبراهيم سليمان، رئيس فرع البحث الجنائى بالعاشر يفيد تجمهر العشرات من العاملين بشركة السويدى للحديد بالمنطقة الصناعية الثالثة دائرة قسم أول العاشر من رمضان، وذلك بعد تهديدهم بغلق المصنع.




**منسقوا الحملة: الدكتور أسامة إبراهيم كان يواصل خطة التمكين التى بدأتها الجماعة من خلال الاستعانة بمن يحظون بالثقة لا الكفاءة لتعيينهم**

# عمال جامعة الإسكندرية يتمردون على الرئيس الإخوانى

شارك العاملون بجامعة الإسكندرية الطلاب حملة جديدة باسم "تمرد" ، لسحب الثقة من الدكتور أسامة إبراهيم، رئيس الجامعة، بعد ثورة ٣٠ يونيو، لانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، وحصوله على المنصب فى عهدهم.. وأكد أحد العاملين بالجامعة أنه سيتم جمع التوقيعات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لسحب الثقة منه وتسليمها إلى الدكتور حسام عيسى، وزير التعليم العالى، لاتخاذ قرار بإقالته من منصبه.

واتهم العاملون بالجامعة الدكتور أسامة إبراهيم بالتورط فى قتل المتظاهرين، بعد أن أصبحت أيدى جماعته المنتمى إليها ملوثة بالدماء.. وقال منسقو الحملة، إن الدكتور أسامة إبراهيم كان يواصل خطة التمكين التى بدأتها الجماعة، وأنه كان يدير الأمور لصالح الجماعة من خلال الاستعانة بمن يحظون بالثقة لا الكفاءة لتعيينهم فى المناصب القيادية، وأهمل تطوير الجامعة واهتم بالشئون الخارجية ووضع خريطة عمل فاشلة كان ينفذها نائبه الدكتور صديق عبد السلام.

من جانبه، قال كريم هريدى، أحد العاملين بالجامعة أن هناك ضرورة لأن يشارك الطلاب والعاملون بالجامعة أعضاء هيئة التدريس فى اختيار رئيس الجامعة، لأن الجامعة لا تقتصر على أعضاء هيئة التدريس فقط..



# اعتصام العاملين بمياه شرب الإسماعيلية

واصل حتى أول أمس عدد من العاملين بالشركة القابضة لمياه الشرب بالإسماعيلية، اعتصامهم لليوم الثانى بمقر الشركة بمنطقة نمرة ٦ وإغلاق الشركة، للمطالبة بضم الخدمة السابقة التى قضوها فى المحليات إلى ملف خدمتهم بالشركة القابضة والتى تم إنشاؤها حديثا وصرف حافز الـ٢٠٠٪ الخاص بالعاملين بالإدارات المحلية وإلغاء تعاقدات الشركات من الباطن والمسئولة عن صيانة وتشغيل محطات الصرف بمدن ومراكز المحافظة وأن تكون أولويات التعيين لأبناء الإسماعيلية.

قال جلال الجيزاوى احد القيادات العمالية بمحافظة الإسماعيلية إن مطالب عمال شركة المياه مشروعة ونطالب بالاستجابة لهم وخاصة التعيينات وتثبيت العقود المؤقتة والمخصصات المالية، مشيرا إلى وجود مفاوضات بين مجلس إدارة الشركة واللجنة النقابية للعاملين حول المطالب السابق ذكرها.

# إضراب عمال كابو احتجاجا على فصل زملائهم

تظاهر المئات من العاملين بشركة "كابو" للمنسوجات، يوم الأحد ١١ أغسطس ، داخل مقر الشركة بمنطقة الحضرة بالإسكندرية احتجاجاً على قرار مجلس إدارة الشركة فصل ١١ عاملا من القيادات العمالية بالشركة بسبب مشاركتهم في إضرابات سابقة وتظاهرات ضد الإدارة.

وقام العمال المفصولون بتحرير محضر بقسم شرطة باب شرقي حمل رقم ٦٢٣٤ ضد مجلس إدارة الشركة يتهمهم بالتعنت ضدهم وإصدار قرار فصل تعسفي بحقهم.

وقالت نجاح إبراهيم، إحدى العاملات بالشركة، أنها فوجئت بقرار صادر من عمرو الشرنوبي رئيس مجلس إدارة الشركة يوم وقفة العيد وأنهم تأكدوا من صدوره صباح اليوم بفصلها و١٠ آخرين من زملائها بحجة أنهم شاركوا في الإضرابات السابقة.



وردد العمال هتافات من بينها (إصحى يا عامل مصر يا مجدع .. والحق دورك في الوردية مهما بتشقى ومهما بتتعب .. تعبك رايح للحرامية ) و(ولا بنخاف ولا بنطاطي إحنا كرهنا الصوت الواطي) و(الإضراب مشروع مشروع ضد الفقر وضد الجوع) و(الإضراب هو سلاحنا .. ضد السلطة اللي بتدبحنا ).

يذكر أن المئات من العاملين بشركة كابو للمنسوجات بالإسكندرية قد دخلوا في إضراب مفتوح عن العمل منذ شهر مايو الماضي للمطالبة بصرف حافز الإثابة ١٢٠ جنيهًا وصرف حافز التطوير ٥٠ جنيهًا وإضافة ٣٠٪ على الأساسي قد تم صرفها في ٢٠٠٨، وكانت على العلاوة الخاصة ولم يتم إضافتها على الأساسي وأيضا للمطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة.




# إهدار الملايين فى النقابات العامة لاتحاد نقابات عمال مصر

كشف أخر تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن فساد وإهدار أموال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ووصف تقرير المحاسبات إدارة النقابات العمالية بالمماطلة ومخالفة القوانين واللوائح المالية الخاصة بتلك النقابات،

أكدت تقارير الجهاز أن النقابات العمالية تكبدت خسائر قاربت من ٤ ملايين جنيه.

أكد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، عدم وجود نظام محكم للرقابة الداخلية للنقابة العامة لعمال التجارة على ما يتم تحصيله من إيرادات رسوم اعتماد اللوائح الداخلية البالغ جملتها نحو ٧٥ ألف جنيه، وأوصى الجهاز بضرورة إحكام الرقابة على تلك الإيرادات.. وأشار التقرير إلى عدم قيام النقابة بتحصيل مستحقاتها طرف بعض اللجان النقابية بلغت نحو ٧ آلاف جنيه منذ عام ٢٠٠٨، وطالب الجهاز بتحصيل تلك المستحقات أو خصمها من حصصها طرف النقابة.

وأضاف التقرير: «تضمين الأرصدة الدائنة بنحو ١٠ آلاف جنيه قيمة تأمينات اجتماعية عن بعض أعمال الإصلاحات بمقر النقابة بمحافظة مرسى مطروح وبمقرها بمحافظة القاهرة يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٢ ونحو ألف جنيه ضرائب مستقطعة منذ عدة سنوات».

وأشار الجهاز فى تقريره، إلى قيام النقابة العامة للعاملين بالاتصالات بشراء سيارة بالأمر المباشر بنحو ٦٩ ألف جنيه بالمخالفة للمادة ٦٥ من اللائحة المالية للمنظمات النقابية العمالية، التى تقضى بأن يتم الشراء للأصناف التى تزيد قيمتها على ١٠ آلاف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه عن طريق المناقصة المحدودة.

كما كشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، عن عجز بالنقابة العامة للعاملين بالكيماويات بلغ نحو ٨٢ ألف جنيه، ترجع أسبابه لانخفاض اشتراكات العضوية المحصلة من الأعضاء بسبب الخروج للمعاش المبكر، فضلاً عن التجاوز فى بعض مصروفات النقابة.

وأكد التقرير على تنفيذ أعمال صيانة بلغت قيمتها نحو ٢٠ ألف جنيه بالأمر المباشر بالمخالفة لأحكام اللائحة.. وأوضح التقرير استمرار صرف ٣٨ ألف جنيه قيمة وجبات وبدل وجبات غذائية لبعض العاملين بالنقابة وأعضاء مجلس الإدارة فى غير الأحوال المنصوص عليها باللائحة المالية.

وأوضح التقرير استمرار عدم تحميل حساب الأصول الثابتة بنحو ٦ آلاف جنيه قيمة التشطيبات التى تمت بالشقة المملوكة للنقابة بالسادس من أكتوبر والمدرجة فى حينه بالخطأ بحساب المصروفات.. وأشار التقرير إلى صرف نحو ٦ آلاف جنيه قيمة بدلات سفر بالزيادة لبعض أعضاء مجلس الإدارة الذين سافروا إلى الخارج بالمخالفة لأحكام لائحة بدل السفر وإدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار، وأوصى الجهاز بضرورة تحصيل ما تم صرفه بالزيادة.

**أشار الجهاز فى تقريره، إلي قيام النقابة العامة للعاملين بالاتصالات بشراء سيارة بالأمر المباشر بنحو 69 ألف جنيه بالمخالفة للمادة 65 من اللائحة المالية للمنظمات النقابية العمالية**

# نفذ يا نظام: حملة عمالية لتحقيق مطالب الحريات النقابية والعدالة الاجتماعية

على غرار حملة تمرد.. استقر عدد من النشطاء والقيادات العمالية مؤخرا على الشكل النهائى لاستمارة حملة "مطالب العمال نفذ يا نظام" والتى احتوت على عدد من مطالب العمال وبيانات العامل الموقع عليها.

بدأت الحملة فى جمع التوقيعات من الشركات والمصانع والعمال بكافة مواقع الإنتاج، لرفعها للحكومة الحالية برئاسة الدكتور حازم الببلاوى رئيس الوزراء لتنفيذ المطالب.

وتضمنت الاستمارة : " أطالب أنا الموقع أدناه الحكومة بتنفيذ التزاماتها تجاه حقوق العمال التى شاركوا فى الثورة من أجلها، والمتمثلة فى الآتى: إصدار قانون الحريات النقابية ووضع حد أدنى للأجور ٢٠٠٠ جنيه، وحد أقصى لا يتجاوز ١٥ ضعفا، وعودة جميع المفصولين تعسفيا وإلغاء قانون تجريم الإضرابات.

وأوضحت الاستمارة أن مطالب العمال تشمل إلغاء قانون العمل ووضع قانون موحد لحقوق العمال ووقف برنامج الخصخصة وتنفيذ أحكام عودة الشركات وتثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء نظام توريد العمالة وتسوية الحاصلين على المؤهلات العليا.

وضمت المطالب رفع الحد الأدنى للأجر المؤمن عليه وتعديل قانون مناطق الاستثمار وإلغاء الضرائب على أجور العمال وحل مشاكل العمالة غير المنتظمة وإسقاط ديون صغار الفلاحين وإلغاء أحكام الحبس ضدهم وإتاحة المسطحات المائية وإعادة صياغة الدستور بما يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.




# حكايات البحث عن لقمة العيش وسط الألغام

من أجل «لقمة العيش» يسير عمال مصريون عبر أكثر الطرق والممرات الجبلية خطورة في الصحراء الغربية، هناك وتحديدا على الحدود المصرية الليبية جنوب منفذ السلوم، يضطر أبناء مصر للسير عبر حقول ألغام تحصد أرواحهم وتلقى بهم إلى الصحراء أشلاء مبتوري الأطراف.. آخرون يسقطون من شدة الإجهاد، والمحظوظ منهم يعبر حقول الألغام ثم يقضي أياما طويلة في الصحراء بلا طعام أو مأوى انتظارا لمهرّب آخر ينقله إلى منطقة أخرى على أمل آخر في حياة أفضل ورزق أوسع.. يسيرون عبر حقول ألغام تمتد لأكثر من ٣ كيلومترات من بين ٢٥ كيلومترا من المشي في صحراء قاسية، ويروى الضحايا من العمال قصصهم بعد أن ضاقت بهم أرض الوطن، فألقتهم إلى حقول الألغام، فعادوا إليه بأطراف مبتورة أو أشلاء في توابيت.

# حكايات البحث عن لقمة العيش وسط الألغام

# تقرير الناجون من الألغام : 6 قتلى



فى مطلع مايو ٢٠١٢، عندما كانت مصر تنفض عن نفسها آثار فترة انتقالية وكان أهل السياسة منشغلين بأول انتخابات رئاسية بعد سقوط الرئيس السابق، حسنى مبارك، حيث تغطى شوارع البلاد وجوه المرشحين، كان «خالد رمضان عبد السميع» ابن التسعة عشر عاما يغادر قريته الصغيرة «المندرة قبلي» بمحافظة أسيوط، مهموما بضيق ذات اليد، وبطالة أقعدته لشهور طويلة فى بيت أهله.

خرج «خالد» من بلاده «الضيقة» إلى «أرض الله الواسعة» ليبيا كما تصورها، لم يكن لدى ابن المندرة المال الكافى للسفر عبر الطرق الشرعية، وهو ما دفعه فى ظل الحاجة لأى فرصة عمل إلى التسلل عبر الحدود من خلال «سمسار» أوصله لمهربين قالوا له إن الرحلة عبر الحدود لن تتجاوز ٣ ساعات.

يقول «خالد»: «سافرت ليبيا عشان أكون نفسي.. ورحت السلوم وسألت على حد يعرف يدخلنى ليبيا.. وأخد منى ٣ آلاف جنيه مقابل مساعدتي».

اكتشف «خالد» و١٠٠ عامل مصرى كانوا معه أن وعود المهرب لم تكن دقيقة، حيث اضطروا للسير على الأقدام منذ الواحدة إلى السادسة صباحا، وقطعوا مسافة بلغت حوالى ٢٥ كيلومترا عبر دروب جبلية. والأسوأ أنهم سيضطرون إلى السير عبر حقول ألغام منتشرة على حدود البلدين منذ الحرب العالمية الثانية.

وأضاف «خالد»: «قدرنا نعدى الألغام فى الجانب المصرى وجزء من الألغام فى الجانب الليبي، بعدها ركبنا ٤ سيارات نقل تويوتا»، ويضيف: « ركبونا زى الغنم ٢٥ بنى آدم فى كل عربية، وبعد شوية اكتشفنا حرس الحدود الليبى وضرب علينا نار.. ٣ عربيات هربوا وعربيتنا سواقها ارتبك ودخل حقل ألغام.. فجأة سمعنا صوت انفجار قوى ولاقينا نفسنا مرميين على الأرض وبننزف فى وسط الصحراء».

ينظر «خالد» إلى قدميه وساقيه التى تضررت بشدة من الحادث، ويستكمل حديثه: «المهربين سابونا فى الجبل وكانوا هيمشوا، وفضلنا نترجاهم ونبكى عشان يرمونا على الأسفلت وأى عربية تنقلنا للمستشفى»، يستطرد: «يظهر صعبنا عليهم قاموا شالونا نقلونا لحد جمرك مساعد الليبى ومنه نقلنا الإسعاف المصرى لمستشفى السلوم ثم مستشفى مطروح».

التقارير الطبية الخاصة بـ«خالد» تقول إن التشخيص المبدئى لإصابته هو «اشتباه كسر مضاعف وتهتك فى الساق والقدم اليمنى، واشتباه كسر بالقدم اليسرى مع خدوش وجروح متعددة بالساقين».

وأجرى «خالد» منذ تعرضه للحادث ٧ عمليات جراحية فى مستشفى أسيوط الجامعى، وفى انتظار عملية ثامنة فى محاولة للإبقاء على قدميه موصولتين بالساق، بعدما رفض والده فكرة البتر وأصر على رعايته واستكمال علاجه رغم ضعف الإمكانيات.

تجارة تهريب العمال المصريين عبر حقول الألغام ليست جديدة أو بعد الثورة، وإنما تعود إلى سنوات ماضية كان محمد عبد القادر«٢٣ عاما»، من قرية باويط مركز ديروط محافظة أسيوط، أحد ضحاياها، حيث قتل قبل ٧ سنوات عندما كان عائدا من ليبيا إلى مصر، حيث اتفق مع مهرب ليبى على عبور الحدود إلى مصر مقابل ألف دينار

أصيب «محمد» فى الانفجار وفقا لأخيه صابر عبد القادر، الذى سافر إلى طبرق لإحضار جثته، بانفجار لغم أدى لقطع إحدى ساقيه وتشوهات فى الوجه أدت لوفاته بعد أيام، بينما قتل عامل آخر على الفور وتحول إلى أشلاء، وأصيب ثالث بإصابات أقل خطورة فى الظهر.

وترصد دراسة أجرتها جمعية «الناجون من الألغام»، التى تقدم خدمات فى مجال التوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، تزايداً فى أعداد القتلى والمصابين جراء انفجار الألغام منذ ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢.

ففى ٢٠٠٦ بلغ عدد القتلى ٤ وعدد المصابين ٩ فيما قفزت الأرقام فى ٢٠١٢ إلى ٦ قتلى و٣٦ مصابا، وتقول الدراسة إن العبور غير القانونى للحدود من ضمن أسباب زيادة الإصابات، مع الأخذ فى الاعتبار أن كثيراً من حالات انفجار الألغام التى تقع خلال عمليات التهريب لا يتم تسجيلها فى محاضر رسمية.

فى قرى مثل باويط (أسيوط)، وأبجاج الحطب (المنيا)، وداقوف (المنيا)، ودشنا (أسيوط) يمكنك أن ترصد آثار العمل فى ليبيا على شوارع القرية، حيث ترفرف أعلام ليبية صغيرة على «التكاتك»، بينما يتحدث أهالى تلك القرى عن سفر المئات من أبنائهم للعمل هناك سواء بالطرق الرسمية أو غير الرسمية، وعن بيوت حديثة الطلاء ذات ثلاثة أدوار ما كانت ستقام لولا غربة الآباء والأبناء فى طبرق، وطرابلس، وتاجوراء، والبيضا.

يتحرك هؤلاء العمال من قراهم إلى الحدود المصرية الليبية، وتحديدا مدينة السلوم بعد الاتفاق مع سائقين- عادة يلعبون دور الوسيط بين العمال والمهربين- مقابل مبلغ من المال، ووفقا لعمال عبروا الحدود بشكل غير شرعى كانت تكلفة تهريب العامل تتراوح من ألف إلى ٣ آلاف جنيه قبل الثورة، لكنها ارتفعت إلى ٥ آلاف جنيه بعدها.

يحاول أحمد عامر، الناشط فى مجال إزالة ومكافحة الألغام، شرح طريقة عمل المهربين مع الألغام: «استطاع المهربون معرفة أماكن تواجد الألغام من خلال دليل، وهناك تمكنوا من نزع الألغام الموجودة على الحدود، وإزالتها ثم وضعها على جانب الطريق واستكمال طريقهم، هم لديهم خبرة كبيرة فى هذا المجال».

ويضيف «عامر» أن المهربين مهدوا طرقاً وأزالوا ألغاماً وحددوا دروبا حتى يسير عليها المتسللون سواء سيرا على الأقدام أو باستخدام سيارات، وفى حالة اكتشاف حرس الحدود هذه الدروب يعيد نشر الألغام بطريقة أخرى وإخفاءها. يقول الناشط إن المهربين يستخدمون سيارات تسير فى الدروب بسرعة منخفضة جدا وأمامها «دليل»، وأغلبهم يستخدم «جى بى إس»، وفى حالة اكتشافه من القوات المسلحة يقوم المهرب بتغيير اتجاهه وهذه المطاردات تؤدى إلى مزيد من انفجار الألغام والإصابات.

تهريب العمالة المصرية إلى ليبيا عبر حقول الألغام يؤكده الضابط المسئول عن إدارة العلاقات العامة والإعلام بمديرية أمن مطروح المقدم أمجد مصطفي: «الطريق المستخدم للتهريب يحتوى على ألغام بين الحدود المصرية والليبية وهى موضوعة بشكل غير منتظم والمهربين على دراية كاملة بطرق الوصول بعيدا عن طريق الألغام، حيث يستخدم المهربون هذه الطرق فى تهريب السلع والأفراد بالتعاون مع مهربين من الجانب الليبى».



يقول مصطفي، إن المنطقة الواقعة بين الحدود المصرية الليبية تقع تحت سيطرة قوات حرس الحدود التى تضبط عددا كبيرا من المتسللين إلى ليبيا على الحدود، حيث يضبط حرس الحدود من ١٥ إلى ٢٠ متسللا، وتحولهم القوات المسلحة إلى النيابة العسكرية بتهمة «التسلل داخل منطقة عسكرية»، وتتراوح العقوبات بين سنة و٦ أشهر وغرامة ألف جنيه.

من جهته يوضح أحمد عامر، الناشط فى مجال مكافحة وإزالة الألغام، أن تلك الألغام موجودة منذ الحرب العالمية الثانية عندما نشرت القوات الايطالية والبريطانية الألغام على الجانبين الليبى والمصرى، وأضاف أن فترة السبعينيات شهدت خلافا بين مصر وليبيا أدى إلى زراعة مزيد من الألغام على الحدود بين الجانبين وخاصة الجانب المصرى الذى زرعها على طول الحدود، وبسبب طول الحدود كثفت القوات المسلحة زراعة الألغام المضادة للدبابات والأفراد ووضعت الأسلاك الشائكة بين الحدود المصرية- الليبية.

وأكد «عامر» أن ليبيا من جانبها وضعت ألغاما ونشرتها بشكل عشوائى، ويصل عرض الحقل المضاد للأفراد حوالى ١٠ أمتار ثم حقل مضاد للدبابات عرضه ٦٠٠ متر، والمسافة بينهما ٧٥٠ مترا، ويضاف إلى ذلك عدم وجود علامات تحذيرية بوجود ألغام فى هذه المنطقة، ويشير إلى أن الألغام الموجودة على الحدود هى

# ى و36 مصاباً في 2012 بسبب التسلل إلى ليبيا



## تجارة تهريب العمال المصريين عبر حقول الألغام ليست جديدة أو بعد الثورة، وإنما تعود إلى سنوات ماضية



**استطاع المهربون معرفة أماكن تواجد الألغام من خلال دليل، وهناك تمكنوا من نزع الألغام الموجودة على الحدود، وإزالتها ثم وضعها على جانب الطريق واستكمال طريقهم**

حقول متفرقة وممتدة من السلوم إلى سيوة ومساحتها حوالى من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ كيلومتر، تقوم القوات المسلحة بصيانتها وتحديثها بشكل دورى.

اليأس، ضيق ذات اليد، محاولة البحث عن الحياة الكريمة، كانت هذه أبرز الأسباب التى دفعت عيد أحمد عبد الرحمن «٣٠ عاماً» عامل من مركز طامية بالفيوم إلى خوض تجربة السفر إلى ليبيا بطريقة غير شرعية فى محاولة للبحث عن الرزق والعيشة الكريمة وتوفير المال لتكوين أسرة صغيرة، وتوفير حياة كريمة لعائلته.

لم تهمه إصابته بقطع فى الرباط الصليبى بساقة اليسرى، ولم يستمع إلى تحذيرات رفاقه الذين خاضوا نفس التجربة من قبل وهى السفر إلى ليبيا عبر طريق الجبل دون الحصول على أى أوراق رسمية، ولكنه قرر كما قال «إنه يحط روحه على كفه لأنه كنت كده كده ميت»، ويخوض التجربة الأخطر والأصعب فى رحلته عبر الحدود «المصرية – الليبية».

يروى «عيد» تجربته الوحيدة فى السفر إلى الخارج وهو يحاول أن يستعيد ذكريات ما حدث: «أول تجربة للسفر إلى ليبيا كانت فى أكتوبر ٢٠١٠، وأقمت هناك سنة وشهراً، اضطررت السفر بهذه الطريقة لأنه وصل سنى إلى ٢٨ سنة ولم أتزوج ولا أعمل ولا عندى فلوس لحياة تفتح بيت».

يكمل قصته: جهزت أوراقى للسفر بشكل شرعى ولكن الطريق الرسمى اكتشفت أنه يحتاج إلى ٦ آلاف جنيه متمثلة فى تكلفة الطيران والعقد، ولم يكن لديه هذا المبلغ فقرر الدفع لمهرب لكى يدخل ليبيا بشكل غير شرعى: «التهريب كلفنى ألفى جنيه وقلت أتحمل لأن تكلفته قليلة».

وعن رحلته مع المهربين المتخصصين فى تهريب العمالة يقول: أعطيت المبلغ إلى سائق ميكروباص من بلد جنبنا عارف العرب فى السلوم وهو اللى ضبط المشوار، وعرفت أن السواق مش بياخد الألفين جنيه كلهم، ولكن بياخد ألف جنيه قبل السفر والباقى من خلال حد عارفنى فى ليبيا».

«العامل المتهرب زى السلعة» بحسب تعبير «عيد» لأنه يتم تسليمه من سمار لسمار حتى يصل إلى داخل ليبيا، حيث تنقسم الرحلة إلى عدة مراحل الأولى كما شرحها عيد: «السواق بيخبينا عند واحد فى بيته، وينقلنا لواحد تانى فى سيارة قطعت طريقها فى الصحراء، وسلمنا إلى ثالث ركبنا معاه فى عربية ربع نقل مغلقة بجلد وبتركب فيها ومش بتشوف أى حاجة، والعربية دى بتتملى بـ ١٠ أفراد وركبنا فيها ٣٠ واحداً، ويقفل عليك بالباب وفى اتنين مهربين راكبين قدام ومش بيهمهم حاجة اللى يموت واللى يتخنق يموت مش همهم».

تأتى المرحلة الثانية حسب الشهادات وهى اختراق حقول الألغام والتى يقول عنها عيد: «بتكون بالليل عشان حرس الحدود ميكشفوناش وقبل ما نمشى الدليل اللى حافظ السكة وعارف دروب الألغام فى الصحراء بيدى تعليماته إننا هنمشى مسافة ٢٥ كيلو واللى تعبان ميمشيش واللى معاه مياه يحافظ عليها واللى معاه بسكوت يخليه معاه وممنوع الكلام والمشى فى صف واحد ورا بعض وممنوع تولع سيجارة وتطفى الموبايل، وبعد التعليمات دى تبدأ الرحلة.

تبدأ عملية السير على الأقدام بعد المغرب وتنتهى بعد الفجر كل هذا الوقت مشى مستمر والراحة مدتها خمس دقائق كل ساعة أو ساعتين حتى ينتهى الطريق قبل أول ضوء، حتى لا يتم كشفهم من قوات حرس الحدود.

يضيف: «الدليل يكون فى أول الصف وإحنا نمشى وراه بدون شنط لإنك مش هتقدر تشيل أى حاجة من التعب وممكن تقع كتير من الطوب اللى فى الأرض، إحنا بنمشى على جسر صغير بين الألغام طوله بين كيلو واتنين كيلو متر فى الحدود المصرية ومثلها داخل الحدود الليبية ويفصلها سلك شائك، ونمشى فى صف واحد ورا بعض ومحدش يخرج بره الصف وهو بينبه علينا واللى بيغلط بيتضرب بالكف وفى منطقة الألغام ممنوع تريح وممنوع تقف لازم تفضل مستمر فى المشي».

بعد هذه المسافة الطويلة من المشى، يقول عيد عيد: «شعرت أن الموت قريب»، حاول أن يستعيد شعوره وأضاف: «لما دخلت جوه الجبل مبقتش خايف من أى حاجة لأنى وصلت لمرحلة الموت، سواء الموت من الألغام أو من التعب، اللى كان بيتعب بيتعب محدش بيشيله ولا حد بيمشى معاه اللى بيتعب بنسيبه إما يسلم نفسه لحرس الحدود، أو إنه يموت فى الجبل لأن الدليل زيه زيك وماشى فى الجبل وتعبان، المهم عنده يعدى الناس وياخد فلوسه».

قبل الفجر بحوالى نصف ساعة، دخلت المجموعة إلى الحدود الليبية، واستقل سيارة أخرى وأوصلته إلى ميدان قرب الجبل حيث المرحلة الأخيرة .

فى هذا الميدان سيارات «ملاكي»، كل سيارة تأخد مجموعة من العمال إلى مدينة طبرق مقابل ٢٥ ديناراً ليبيًا، ركبنا ٩ أفراد فى عربية ملاكى بعد تأكده من وجود أحد المعارف أو الأقارب فى ليبيا يوافق على دفع باقى الرسوم ثم تتم عملية تسليمنا لأقاربنا».

فى بنى غازى التى عمل فيها عيد وأقام، يسكن الأربعة عمال فى غرفة إيجارها ٧٠ دينارا، بشرط ألا يزيد العدد على ٤، يقول عيد: «كإننا مطارید عايشين حياتنا مهددين».

رجع «عيد» إلى مصر بعد اندلاع الثورة الليبية عبر منفذ السلوم البرى دون أى أوراق رسمية، وقرر أنه لن يسافر إلى ليبيا مرة أخرى سواء بشكل شرعى أو غير شرعى نظرا لمعاملة الليبيين للعمالة المصرية بشكل سيئ ومنهم من يقوم بسرقة أموال العمال بدون وجه حق.

لم يكن «عيد» هو الوحيد الذى خاض هذه التجربة، لكن مينا حنا «٢٥ عاما» من جزيرة شارونة التابعة لمركز مغاغة بالمنيا، عاش تفاصيل إضافية تمثلت فى احتجازه بسبب ديانته، يقول: «ذهبت إلى ليبيا مرتين، الأولى بشكل شرعى والثانية كانت تهريب بعد الثورة لأنى مكنش معايا جواز سفر، ركبت سيارة إلى السلوم وتحديدا قبل مبنى أمن الدولة، بدأنا نتحرك سيرا على الأقدام حتى عبرنا بوابة جلفانا فى الحدود الليبية، كان عدد هذا الفوج ٢٠٠ شخص من مختلف محافظات الجمهورية».

تعرض «مينا» إلى مشكلات بسبب ديانته، يقول: «شخص مسلح أوقفنى بالقوة بسبب وشم مرسوم على يدى للسيد المسيح، وقال لى: «حا شيلهولك بالسكين»، واحتجزنى من ٦ العصر إلى ٣ الفجر محتجز، قبل أن يتوسط لى مجموعة من المصريين ويطلقوا سراحى».

«ع. س»، ٢٦ عاماً، من مركز مغاغة بالمنيا يعمل فى ليبيا عامل خراطة، يقول: «العام الماضى قررت السفر عن طريق الجبل والألغام ودخلت ليبيا عبر بوابة الجرفان على الرغم من معرفتى بالمخاطر بسبب الظروف المادية الصعبة فى مصر بعد الثورة، كما أن السفر الشرعى يكلف ٧ آلاف جنيه، لكن السفر «هرّابى»، يكلف حوالى ٣ آلاف جنيه».

سبب ثان دفعه للسفر بشكل غير شرعي، يقول عنه: «الوضع فى ليبيا فوضى ولا توجد شرطة أو جيش والمصرى الذى يسافر بشكل شرعى يتساوى مع المتسلل للحدود فى المعاملة».

يوضح «ع. س»: «الإهانة والضرب والشغل بالسخرة سمة الشغل فى ليبيا، ومحدش بيسأل على أى أوراق المهم إنك تشتغل وتثبت من خلال شهادة صحية إنك معندكش فيروس سي.



# عمال الحديد والصلب يؤكدون: استمرار انهيار الشركة بشكل ممنهج

قامت الثورة المصرية وتخيل عمال شركة الحديد والصلب أنها الأمل فى إنقاذ شركتهم من الانهيار الممنهج من قبل النظام البائد ن إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن، فسياسات الإدارة كما هى لا تتغير .. ومسلسل انهيار قلعة الصناعة المصرية مستمرا وكأنه لم تكن هناك ثورة ولم تكن هناك دماء قد سالت.

يقول محمد عمر عضو اللجنة النقابية بالشركة بأن الشركة تتعرض لمحاولات ممنهجة للانهيار وذلك بداية من العجز فى توريدات الفحم اللازم لتشغيل الأفران وعدم الاهتمام بالصيانة المطلوبة لكافة المعدات بالشركة وضعف سياسة التسويق لبيع المنتجات، فهناك كميات هائلة من إنتاج المصنع بمخازن التشوين ولا توجد إدارة مناسبة لتسويق هذه المنتجات، وهذا يرجع للإهمال المتعمد من قطاع البيع بالشركة، إلى جانب تعرض الشركة للاستدانة وزيادة الأعباء المالية عليها بسبب نقص نسبة الفحم اللازم لتشغيل الأفران واستيراد المصنع الفحم اللازم بأسعار باهظة مما أدى إلى نقص نسبة الإنتاج بالمصنع وتوقف بعض خطوط الإنتاج بالمصنع،ويكمل محدثنا يطالب العمال بإعادة تشغيل العنابر الموقوفة وإعادة هيكلة قطاع البيع بالكامل لأنه المسئول الأول عن تضخم كميات الإنتاج بالمصنع وسوء عملية البيع للمواطنين، إلى جانب اتخاذ خطوات ايجابية نحو تقويم أوضاع الشركة عن طريق إعداد خبرات جديدة وتأهيلها للعمل بكافة قطاعات الشركة المختلفة لان الشركة تفتقر إلى العديد من الخبرات، لا يجوز أن تكون الشركة من كبرى شركات الحديد والصلب بالشرق الأوسط ولا يتم توفير ما هو لازم لتشغيل وتنمية خطوطها الإنتاجية وإمدادها بالموارد البشرية اللازمة ..

ويضيف ايمن عبد النعيم احد العاملين بقطاع الدرفلة كيف تقوم الشركة بالاستدانة من قطاع الأعمال لسداد نسبة الأرباح للموظفين مبلغ ٧٥ مليون جنيه من واقع ١٨٢ مليون جنيه لصرف الأرباح للعاملين بالشركة، والشركة مخازنها ممتلئة وبها ما يكفى من الإنتاج ما تسدد به الشركة نسبة العجز فى سداد الأرباح للعاملين، وأضاف انه لابد من إعادة توزيع العمالة الموجودة بقطاعات الشركة المختلفة وفقا

**مسلسل انهيار قلعة الصناعة المصرية مستمر، وكأنه لم تكن هناك ثورة ولم تكن هناك دماء قد سالت.**

لمعايير ومدى احتياج كل قطاع للخبرات والعمالة اللازمة لتشغيلها لأن المصنع به من القوى العاملة ما يجعل الشركة تعمل بشكل دائم ومما يزيد نسبة الإنتاج بالشركة، لكن المشكلة فى عدم توزيع العمال على القطاعات بشكل فنى، ولذلك يلاحظ تكدس بعض القطاعات بالعمالة الزائدة وهى لا تحتاج سوى عدد محدود من العمال إلى جانب خلو بعض القطاعات الأخرى والتى تستلزم وجود قوى عاملة مناسبة لتشغيلها ولضمان جودة المنتج الذى ينتج عن هذه القطاعات ويتضح ذلك فى معظم قطاعات المصنع التى تفتقر إلى العمالة اللازمة لتشغيلها مثل قطاع القوى الكهربائية والذى قد قدم مديره مذكرة لمجلس الإدارة كما يقول محدثنا أن القطاع يفتقر إلى العمالة اللازمة لتشغيله وذلك نظرا لإنشاء المصنع محطة تحكم مركزية لقطاع الكهرباء مما أدى إلى نقل الشركة العديد من العمال بهذا القطاع إلى قطاعات أخرى بواقع ١٦ عامل من كل محطة وهذا ما نبه إليه رئيس القطاع بأن القطاع سوف يخلو من العمالة على عام ٢٠١٤، لذلك طلب من الشركة أن تزود القطاع بالعمالة والخبرات اللازمة فى أسرع وقت.. ويضيف اشرف هلال بأن جميع قطاعات الشركة المختلفة تتعرض للانهيار بسبب ضعف القرارات التى يتخذها مديرى ورؤساء تلك القطاعات، الشركة لابد وان تفتح باب التعيين لان المصنع يسير فى خطوات الخصخصة وذلك يبدو واضحا فى تقليص عدد العمال بالمصنع من ٢٥ ألف عامل إلى نسبة لا تزيد عن ١١ ألف عامل فقط وذلك نتج عن فتح الشركة باب المعاش المبكر وخروج الخبرات على سن ال٦٠ بالمعاش وعدم تعيين دفعات جديدة منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦ ولذلك لابد من فتح باب التعيين ووضع معايير مناسبة لذلك مثل إجراء الاختبارات اللازمة للعمل بعد مرور ستة اشهر على تعيين العامل لتوزيعه فى المكان المناسب بالشركة حتى لا تقع الشركة فى مأزق تعيين عمالة غير كفء مرة أخرى وهذا ما حدث للشركة عد فتح باب التعيين فى الفترة من عام ٢٠٠٦ :٢٠٠٧ حيث كان من المفترض أن يتم التعيين للحاصلين على الدبلومات الفنية والخريجين من مركز التدريب ومدرسة الحديد والصلب ولكن التعيين فى هذه الفترة كان وفقا للمحسوبية فجاء معظم العاملين المعينين فى هذه الفترة من الحاصلين على المؤهلات العليا وتم تعيينهم بالثانوية العامة وبعد مرور فترة محدودة على تعيين هذه الدفعة طالبوا بتعديل أوضاعهم وفقا للشهادات العليا الحاصلين عليها فتم نقل معظمهم إلى الأعمال الكتابية والإدارية بالمصنع مما أدى إلى خلو معظم القطاعات الفنية بالشركة ولذلك شدد العاملون بالمصنع على فتح باب التعيين فى أسرع وقت نظرا لأن الشركة تفتقر إلى العمالة والخبرات اللازمة لاستكمال العمل بالمصنع، وأضاف عبد النعيم أنهم يطالبون بإعادة تقويم قطاع النقل بالشركة وتعيين سائقين بالشركة بدلا من شركة النقل الخاصة التى تعاقدت معها الشركة والتى تتقاضى عشرات الآلاف شهريا وذلك لتوفير وسائل النقل اللازمة للعمال بالشركة وتوفير المعدات اللازمة لقطاع النقل الخاصة بالشحن والتفريغ وأضاف أن الشركة تتعرض للعديد من السرقات لدرجة أن هناك من عربات (الكارو ) تدخل الشركة وتسرقها بدون اى مقاومة من أفراد الأمن ولذلك طالب العمال بإعادة هيكلة قطاع الأمن لأن قطاع الأمن قد تعرض لانهيار وقلة فى عدد أفراده بنسبة ٥٠٪من الذين تم تعيينهم عام ٢٠٠٧ وذلك جراء ما تعرضوا له من تهديدات مستمرة أثناء عمليات السرقة ولذلك طلب العمال بإعادة هيكلة قطاع الأمن وتجهيزه لحماية الشركة.

# الضمانات الخاصة بعقوبة الفصل فى قانون العمل




**س: تكلم تفصيلياً عن الأسباب المشتركة لانقضاء عقد العمل؟**

**(١) استقالة العامل:**

تنتهى علاقة العمل باستقالة العامل، وإعطاء العامل حرية الاستقالة، يعتبر من مقتضيات حرية العمل، فقد قررت محكمة النقض المصرية، أن الإستقالة تكون إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة تتم بمجرد تقديمها ومن ثم لا يحول دون إعمال أثرها التأشير عليها بالحفظ من صاحب العمل.

والأصل هو ألا تنتهى خدمة العامل إلا بقبول إستقالته، ولكن خوفاً من تباطؤ صاحب العمل فى الرد عليه، أو تعسفه فى استخدام حقه فى قبول أو عدم قبول الاستقالة، لذلك حدد المشرع مدة تصبح الإستقالة بعدها، مقبولة حكماً، طالما لم يبت فيها، من جهة صاحب العمل.

و يعتبر فى حكم الإستقالة إنقطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين متقطعة خلال السنة الواحدة دون عذر مقبول بشرط أن يتم إنذار العامل بعد إنقطاعه خمسة أيام فى الحالة الأولى وغيابه عشرة أيام فى الحالة الثانية، كما يتعين فى هذه الحالة عرض أمر العامل على اللجنة الخماسية.

**(٢) وفاة العامل:**

بما أن عقد العمل يعتمد فى تنفيذه على شخص العامل، فإن من الطبيعى أن تؤدى وفاة العامل، إلى إنقضاء علاقة العمل وبقوة القانون دون حاجة إلى أى إجراء آخر، سواء كان العقد محدد المدة أو غير محدد المدة.

ويترتب على ذلك، أن صاحب العمل لا يستطيع أن يلزم ورثة العامل بأن يقوموا بتنفيذ ما كان مورثهم ملتزماً به، كما لا يقبل من الورثة أن يطلبوا ذلك من صاحب العمل.

وينقضى عقد العمل بوفاة العامل حقيقة أو حكماً، كحالة المفقود أو الغائب الذى لا تعرف حياته من مماته.

**(٣) عجز العامل عجزاً كلياً:**

يعتبر عجز العامل، عجزاً مستديماً من الأسباب التى تؤدى إلى انقضاء علاقة العمل، وهو أمر منطقي، لأن هذا العجز يحول دون قيام العامل بأداء إلتزام من الإلتزامات الجوهرية، الواقعة على عاتقه وهو الإلتزام بأداء العمل بنفسه.

إلا أن قانون العمل قد فرق بين هذا الصدد، بين حالة العجز الكلى وحالة العجز الجزئى.

فإذا أصيب العامل بعجز كلى مستديم، جعله فى حالة لا يقدر معها على أداء عامله الأصلي، يترتب على ذلك إنقضاء علاقة العمل، أما إذا أصيب العامل بعجز جزئى مستديم، فلا يؤدى ذلك إلى إنهاء عقد العامل إلا إذا ثبت عدم وجود عمل آخر يمكن للعامل أن يقوم به لدى صاحب العمل.

والمعيار فى تحديد العجز هو (القدرة على الكسب)، لذلك يعتبر العامل عاجزاً عن العمل، عجزاً كلياً، إذا فقد القدرة على الاستمرار فى مهنته الأصلية، ويعتبر فى حكم العجز الكامل، بعض الأمراض المزمنة والمستعصية.

أما العجز الجزئى فهو فقدان القدرة جزئياً على العمل، أو على الكسب بوجه عام.

**(٤) بلوغ العامل سن الستين:**

يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل إذا بلغ سن الستين، ما لم يكن العقد محدد المدة وكانت مدته تمتد إلى ما بعد بلوغه هذه السن، ففى هذه الحالة لا ينتهى العقد إلا بانقضاء مدته.

فالمشرع حرص فى قانون العمل الجديد على النص صراحة على أن بلوغ سن الستين لا يؤدى إلى أنقضاء عقد العمل محدد المدة إذا كان مدته تستمر إلى ما بعد بلوغ العامل سن الستين.

**(٥) زواج العاملة أو حملها أو إنجابها:**

لقد أعطى قانون العمل للعاملة أن تنهى عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة بسبب زواجها أو حملها أو إنجابها دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المقررة لها وفقاً لأحكام هذا القانون أو لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى.

ويجب على العاملة التى تريد إنهاء العقد بسبب الزواج أو الحمل أو الإنجاب أن تعلن رغبتها فى ذلك إلى صاحب العمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام عقد الزواج أو ثبوت الحمل أو من تاريخ الوضع.

فإذا انقضت المهلة المشار إليها (ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام عقد الزواج أو ثبوت الحمل أو من تاريخ الوضع) سقط حقها فى طلب الإنهاء.

**(٦) عدم الصلاحية خلال فترة الاختبار:**

إن ثبوت عدم صلاحية العامل فى فترة الإختبار، تعتبر من الأسباب التى يجوز أن ينقضى بها العقد، أو علاقة العمل، وعدم الصلاحية يجب أن تفهم بمعنى واسع، فلا تتوقف على مجرد الكفاءة الفنية فى أداء العمل فحسب، بل كذلك إلى ما يتطلبه العمل من توافر الثقة وحسن التعاون بين القائمين به.

ويخضع تقدير ذلك لتقدير صاحب العمل، على أن يصدر هذا التقدير متفقاً مع السلوك المألوف للشخص العادى.

**(٧) فسخ العقد:**

ينقضى عقد العمل بالفسخ، إذا لم يقم أى من طرفيه بتنفيذ إلتزاماته، فعقد العمل من العقود الملزمة للجانبين، والتى يعتبر الفسخ فيها جزاء على إخلال أحد المتعاقدين بإلتزاماته.

ويحق أن يلجأ صاحب العمل، أو العامل لفسخ العقد، دون إنتظار الحكم بالفسخ، وعلى المتضرر من فسخ العقد، أن يلجأ إلى القضاء مطالباً بالتعويض، وفى هذه الحالة تأتى رقابة القضاء لاحقة على الفسخ، بحيث إذا تبين للقاضى أن الفسخ لم يكن له ما يبرره، فإنه يحكم للطرف المضرور بالتعويض.

**(٨) التقايـــل:**

إن العقد ينتهى أيضاً بإتفاق طرفيه على إنهائه، وفى عقد العمل، يجوز أن يكون التقايل صريحاً، بإتفاق صاحب العمل والعامل، على إنهاء العقد، أو ضمنياً بإمتناع العامل عن أداء العمل، ووفاء صاحب العمل بما تبقى له من أجر، ومستحقات كمكافأة نهاية الخدمة.

**(٩) استحالة التنفيذ:**

إذا استحال على العامل أن يقوم بأداء العمل المكلف به، أو إستحال على صاحب العمل أن يُمكن العامل من القيام بهذا العمل، وكانت هذه الإستحالة بسبب أجنبى عن المتعاقدين، فإن عقد العمل ينفسخ فور تحقيق هذه الاستحالة، ودون أن يكون للإنفساخ أثر رجعي، ودون أن يلزم من تحققت الإستحالة فى جانبه بتعويض الطرف الآخر عن المدة المتبقية من العقد، أو عن مهلة الإخطار، إذا كان العقد غير محدد المدة.



# ثورة شعب.. وحـ



منذ صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم فى ٣٠يونيو ٢٠١٢م ومع استمرار الدعوات إلى التطلع للأمام وإتاحة الفرصة أمام النظام السياسى الجديد الذى تولى الحكم والتفاف الكثيرين حول هذه الدعوات آملين أن يستوعب النظام الجديد أمال وتطلعات الشعب المصرى فى العيش و الحرية والعدالة الاجتماعية ومتطلعين إلى تغيير حقيقى يقوم على أسس الحرية والديمقراطية وإجتثاث الفساد وإنشاء مؤسسات حقيقية تقوم على سواعد كل أبناء الشعب دون تمييز أو إقصاء ودون استئثار عبر مشاركة حقيقية تبدأ بالحوار المجتمعى الحقيقى الذى يعبر عن كل الأطياف وصولا إلى أفعال وقرارات تعبر عن التوافق العام وتدحض كل سبل وطرق الإقصاء والتفرد والاستئثار وتسعى لبناء دولة القانون التى ينشدها المصريون جميعا.

غير أن كل هذه الآمال والتطلعات قد تلاشت شيئا فشيئا مع بدايات نظام حكم جماعة الإخوان المسلمين فلم يكد يمر شهران حتى وقعت حادثة مقتل ١٦ جندى مصرى فى جنوب مدينة رفح الحدودية على يد احد التنظيمات الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان أو على الأقل من التنظيمات الموالية لها وتسربت وقتها الأنباء حول عدم جدية مؤسسة الرئاسة المصرية فى تعقب الجناة أو الإفصاح عن مرتكبيها مع تواتر الأنباء والتقارير الدولية حول هوية المنفذين وانتماءاتهم التنظيمية وبات أكيدا أن مؤسسة الرئاسة المصرية قد عطلت القانون واعتدت على حق الشعب المصرى فى معرفة الحقيقة ومعرفة من قتل أبناؤه.

ثم خرج المصريين فى مليونية جمعة كشف الحساب لمطالبة الرئيس الذى وعد بحل قضايا الأمن والقصاص للشهداء وتحسين الخدمات العامة للمواطنين وبدا واضحا فى ذلك الوقت أن جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة قد تخلت عن كل وعود الديمقراطية وحرية المصريين وحقهم فى التظاهر والتعبير السلمى عن الرأى وحقهم فى محاسبة الحكومة عن أداءها فحشدت جماعة الإخوان المسلمين أنصارها وأعضاءها فى ميدان التحرير واستقبلوا المتظاهرين بالحجارة والزجاجات الفارغة لمنعهم من الوصول إلى الميدان والتعبير عن رأيهم فيما يجرى فى البلاد وأصيب وقتها المئات من شباب الثورة وأفراد الشعب وتم تحطيم منصة التيارات السياسية المختلفة مع جماعة الإخوان المسلمين على مرآى ومسمع من العالم كله.

وأكدت الجماعة والرئيس عن تخليهم عن هذه الأسس الديمقراطية حينما أعلن الرئيس عن الإعلان الدستورى الذى أصدره فى ١٩ نوفمبر ٢٠١٢ منفردا دون استشارة أى من التيارات السياسية الذين لبوا دعوته قبل إصدار الإعلان الدستورى بأيام قليلة للتشاور حول ما سماه حوارا وطنيا لتباحث حول المرحلة المقبلة والأشد دهشة أن أيا من فريقه الرئاسى ( نائب الرئيس . مستشاره القانونى . مساعدو ومستشارى الرئيس ) لم يعلموا شيئا عن هذا الإعلان الدستورى وقدم العديد منهم استقالاتهم احتجاجا على ما وصفوه بالانفراد بالأمور وتهميش دورهم وتدخلات الجماعة الفجة فى إدارة شؤون البلاد باعتبارهم هم الحكام الفعليين لها.

وهو الإعلان الدستورى الذى وصفه المستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية والذى كان من اشد المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين بأنه انقلاب على الشرعية وافتئاتا عليها وان الرئيس لا يملك حق إصدار الإعلانات الدستورية حسب الإعلان الدستورى الذى استفتى عليه الشعب فى ١٩مارس ٢٠١٢م.

وانتفض الشعب المصرى ضد الإعلان الدستورى باعتباره انقلابا على الديمقراطية وتكريس لحكم الفرد وتحصين قراراته ضد القضاء.



**توالت جرائم النظام الإخوانى الحاكم فى ملاحقة شباب الثورة بالتصفية حينما قتل محمد جابر الشهير بـ"جيكا" والذى كان أدمن صفحة إخوان كاذبون وأحد شباب التيار الشعبى وتم القبض على آخرين من نفس التيار الشعبى**

فأكدت الجماعة مرة أخرى على فاشيتها وحشدت ميليشياتها وأنصارها للاعتداء على الشباب المعتصمين أمام قصر الاتحادية للمطالبة بإلغاء الإعلان الدستورى والعودة إلى مسار دولة القانون التى قامت من اجلها ثورة ٢٥يناير ثم دعا الرئيس أنصاره إلى قصر الاتحادية وخطب فيهم باعتبارهم أهله وعشيرته وأنهم فقط هم الشعب المصرى وان ما عاداهم هم المخربين والمجرمين وأعداء الثورة. وبدأت منذ ذلك الحين جماعة الإخوان وأنصارها من التيارات الإسلامية المتطرفة والتى كانت طوال تاريخها تنتهج العنف والتكفير وإسالة دماء المعارضين فى انتهاج سياسة الترهيب والقتل والسحل فقتل فى أحداث الاتحادية ما يقرب من عشرة من شباب الثورة.

ثم توالت جرائم النظام الإخوانى الحاكم فى ملاحقة شباب الثورة بالتصفية حينما قتل محمد جابر الشهير بـ جيكا والذى كان أدمن صفحة إخوان كاذبون وأحد شباب التيار الشعبى وتم القبض على آخرين من نفس التيار الشعبى وقتل كريستى أحد نشطاء شباب حزب الدستور ومحمد الجندى الذى تم تعذيبه ببشاعة وألقى فى الشارع ولفظ أنفاسه الأخيرة فى أحد المستشفيات فضلاً عن مطاردة أعضاء الجماعة للنشطاء والاعتداء عليهم فى مختلف محافظات مصر.

ومن رحم هذه المعاناة والاحباطات المتتالية والشعور المتنامى بفقدان حلم الدولة المدنية الحديثة ذات الأسس الديمقراطية ومع تزايد وتصاعد إنفراد الإخوان وحلفاءهم



# ـــلم الديمقراطية




بالحكم والانقلاب على الثوابت الديمقراطية ودخول الإخوان فى صراع مع مؤسسات الدولة المختلفة لإخضاعها والسيطرة عليها وتسييرها لخدمة الجماعة والمتحالفين معها فقط دون النظر إلى شركاء الوطن وتياراته السياسية المختلفة . لتؤكد الأحداث أن الصراع الذى تخوضه جماعة الإخوان وحلفاءها كان بين مشروعين الأول وهو ما تؤمن به الجماعة فى دولة تقتصر على أعضاءها وأتباعها ولا مكان فيها للآخرين وهو ما أكده الدستور الذى خرج رغم انسحاب كافة أعضاء الأحزاب والتيارات المدنية والأزهر والكنيسة وأقر فى يوم وليلة وبين دولة ديمقراطية حديثة تبنى على مبادئ العدالة والحرية والمساواة وعدم التمييز بين أى من أبناءها على أى أساس.

فخرجت مبادرة تمرد التى قادها مجموعة من الشباب الذين شعروا بأن الإبقاء على هذا الوضع السياسى المتأزم والاجتماعى المشحون والاقتصادى المنهار إنما هو فى الحقيقة يقود إلى انهيار الدولة بكامل أركانها وانهيار الحلم الذى خرجت معه الملاين فى ٢٥يناير فى دولة الحرية والعدالة الاجتماعية، فبدأت فى حملة جمع توقيعات لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة والذهاب إلى صناديق الاقتراع من جديد وهو إجراء ديمقراطى تلجأ إليه الدول الحديثة حينما تنهار فيها الأوضاع وتصل إلى حد ما وصلت إليه فى مصر. وقوبلت الحركة التى استطاعت أن تجمع ما يقرب ٢٥مليون توقيع بسحب الثقة من الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بتعنت شديد وهجوم كاسح من جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءها مما زاد من الاستقطاب السياسى وحشد الشعب المصرى بمختلف فئاته وأطيافه خلف حركة تمرد والتى دعت إلى مظاهرات ٣٠يونيوالتى وصلت أعداد المشاركين فيها ما يقرب من ٣٠مليون متظاهر خرجوا لوضع نهاية لكل هذه الأزمات، وهى الدعوات التى استشعر معها الجيش خطورة الأوضاع وأن البلاد تسير إلى حافة الهاوية ما لم يحدث توافق سياسى بين كافة أطراف العملية السياسية، ودعا لذلك مرات عديدة ولم تقابل دعواته بالاهتمام المطلوب من قبل مؤسسة الرئاسة بل عمدت إلى تعطيل كافة المبادرات السياسية من جانب القوى السياسية ومن جانب القوات المسلحة مستمرة فى تعنتها وتعطيل كافة الحلول حتى انحازت القوات المسلحة المصرية وقيادتها إلى مطالب جموع الشعب المصرى الذى ملأ ميادين مصر فى٣٠ يونيو و٣يوليو ٢٠١٣ معلناً عن نزوله على مطالب الشعب وإعلانه خارطة طريق لا يحكم فيها الجيش ولا تتدخل فيها القوات المسلحة إلا باعتبارات الأمن وممارسة مهامها الطبيعية المتعارف عليها دوليا وتم تنصيب رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد وتم تشكيل حكومة من كافة الأطياف الوطنية رفض أن يشارك فيها التيار الإسلامي.

وكشفت جماعة الإخوان المسلمين مرة أخرى أنها لا تضع الشعب المصرى وتطلعاته المشروعة فى استخدام حقه فى التظاهر والتعبير والمشاركة فى حكم البلاد فى اعتباراتها بل خونت كل المشاركين فى التظاهرات واتهمتهم بالعمالة للغرب والعداء للإسلام ووصفتهم بالمتآمرين على الحكم الإسلامى من الصليبيين وأعوانهم وهددت بحرق البلاد وصنعت قوائم لكل أطياف المجتمع ونخبته السياسية والإعلامية وسلحت عناصرها واستجلبت عناصر خارجية لإشاعة الفوضى والدمار فى البلاد. وأحرقت ما يقرب من أربعين كنيسة وهاجمت وأحرقت ١٥قسما للشرطة وقتلت ظباطها وأفرادها والعاملين فيها ومثلت بجثثهم فى صورة لا يقبلها دين من الأديان وتتنافى مع أبسط حقوق الإنسان ولا تعرف لها الأعراف الإنسانية مثيلا.

متذرعين ومتحججين بفض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة غير السلميين والذين تم إنذار المعتصمين فيهما أكثر من ثلاث مرات وناشدهم المصريين جميعا فى ترك السلاح والعنف والعودة إلى العملية السياسية أو الاعتصام بشكل سلمى دون التعرض للمواطنين وأهالى المناطق المحيطة بالاعتصامين الذين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والقتل لمجرد الاشتباك معهم فى مشادات كلامية حول شرعية الرئيس واجتياح مناطق بأكملها وترويع سكانها والاعتداء على أطفالها دون وازع من دين أو مسحة من إنسانية.

ثم ناشدتهم أجهزة الأمن بترك ومغادرة مكان الاعتصام دون الخوف من الملاحقات الأمنية أو تعرضهم لعمليات قبض حتى تم فض الاعتصام بأقل الخسائر الممكنة وأن عدد الضباط والأفراد الذين قتلوا وأصيبوا من جانب قوات الأمن إنما يشير إلى عدم اندفاع القوات فى استخدام القوة تجاه المعتصمين.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تشعر ببالغ الحزن والآسى على الضحايا الأبرياء الذين سقطوا خلال الأحداث التى مرت بالبلاد فإنها تؤكد على ضرورة محاسبة المسئولين عن العنف والمحرضين عليه والمتآمرين على الدولة المصرية وعلى وحدتها الوطنية وحقوق مواطنيها فى العيش الآمن وحقهم فى الخيار الديمقراطى الذى لا يستوى بحال من الأحوال مع ممارسة العنف والتحريض عليه وتدمير مؤسسات الدولة للحفاظ على وهم الشرعية المزعومة والمطالبة بعودة رئيس ثار عليه الشعب

**دار الخدمات النقابية والعمالية**
**١٦ أغسطس ٢٠١٣**




**خرجت مبادرة تمرد التى قادها مجموعة من الشباب الذين شعروا بأن الإبقاء على هذا الوضع السياسى المتأزم والاجتماعى المشحون والاقتصادى المنهار إنما هو فى الحقيقة يقود إلى انهيار الدولة بكامل أركانها وانهيار الحلم الذى خرجت معه الملاين فى 25يناير**



# وزير القوى العاملة يلتقى اتحاد عمال مصر الديمقراطى

التقى وزير القوى العاملة والهجرة الأستاذ "كمال أبو عيطة" مع إتحاد عمال مصر الديمقراطى يوم السبت ٣ أغسطس بحضور "يسرى معروف" رئيس الإتحاد، و"محمد عويس" نائب الرئيس، و"سعد شعبان" الأمين العام، و"مجدى سالم" أمين الصندوق المساعد، وحضر من المجلس الاستشارى "نبيل عبد الغنى" و" طلال شكر"، كما حضر "عادل زكريا" رئيس تحرير مجلة كلام صنايعية، كما حضر اللقاء زملاء من نقابات كادبورى بالإسكندرية وفرج الله وتيتان "أسمنت الإسكندرية" واكسون موبيل، وقد استمع السيد الوزير فى بداية اللقاء لشرح تفصيلى من القادة النقابيين بهذه الشركات للمشاكل التى تواجه العمال ومظاهر الاضطهاد والتمييز الذى تعرض له



قادة النقابات المستقلة منذ تأسيسها، وكان آخرها إحالتهم للمحكمة العمالية لفصلهم بسبب دفاعهم عن حقوق زملائهم، وبعد ذلك قدم المجلس التنفيذى للاتحاد رؤيته للمرحلة الراهنة وشدد على الأهمية القصوى للإصدار العاجل لقانون الحريات النقابية، وإصدار قانون بالحد الأدنى للأجور لكافة القطاعات الاقتصادية فى مصر وكذلك تشكيل لجان لفض المنازعات العمالية وحلها اعتماداً على الحوار الاجتماعى والتركيز على الثلاثية التى تضم كلا من ممثلى العمال وأصحب العمل ووزارة القوى العاملة من أجل ضمان آلية مستمرة لفض منازعات العمل على أسس تؤدى لاستقرار حقيقى فى مصر.

كما أكد أعضاء المجلس التنفيذى على أهمية عودة المفصولين من أعمالهم بسبب نشاطهم النقابى منذ صدور إعلان الحريات النقابية فى ١٢ مارس ٢٠١١ حتى الآن، وأهمية إدخال تعديلات جذرية على قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ يضمن التوازن بين طرفى علاقة العمل وإرساء قواعد العدالة بين الحقوق والالتزامات أخذاً فى الاعتبار معايير العمل الدولية.

وفى نهاية اللقاء تم التأكيد على العمل بقوة من أجل إعادة الشركات التى قُضى بإعادتها للقطاع العام.. وأهمية تكاتف كل الجهود لإعادة تشغيل المصانع والشركات المتوقفة عن العمل لدعم الاقتصاد الوطنى وتشغيل العمال المتضررين من توقف هذه المصانع.

## البرعى يأمر بخصم اشتراكات النقابات المستقلة



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعى
الوزير

السادة / رؤساء الصناديق
صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى
صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بأطاع الأعمال العام والخاص

تحية طيبة وبعد ..

يتم خصم الاشتراكات لأعضاء النقابات المستقلة وتوريد هذه الاشتراكات إلى حساب البنك المشتركة بها النقابة بناء على طلب عضو النقابة بذلك .

مع التفضل بالأخذ فى الاعتبار أن النقابات المستقلة قانونية وتستند إلى الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ( الحريات النقابية ) التى صدقت عليها مصر ، ويتعين التعامل معها ومعاملتها على قدم المساواة باعتبارها الممثل لأعضائها من العمال ، على أن يعمم هذا الإجراء فى كافة المناطق التأمينية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والتقدير ..

أ . د / أحمد حسن البرعى

أصدر الدكتور احمد البرعى وزير التضامن الاجتماعى قرار موجه إلى كافة صناديق التأمينات بالقطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص أكد فيه على يتم خصم الاشتراكات لأعضاء النقابات المستقلة وتوريد هذه الاشتراكات إلى حساب البنك المشتركة بها النقابة بناء على طلب عضو النقابة بذلك.. مشيرا إلى أن النقابات المستقلة قانونية وتستند إلى الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ( الحريات النقابية ) التى صدقت عليها مصر ويتعين التعامل معها ومعاملتها على قدم المساواة باعتبارها الممثل لأعضائها من العمال، على أن يعمم هذا الإجراء فى كافة المناطق التأمينية.



## نقابة الدعاة تفضح كذب الإخوان

فى بيان له استنكر إتحاد عمال مصر الديمقراطي ونقابة الأئمة والدعاة "عضو الاتحاد" ما قامت به جماعة الإخوان الإرهابية بانتحال صفة شرفاء نقابة الأئمة والدعاة في تمثيلية هزلية على مسرح رابعة العدوية هاجموا فيها فضيلة شيخ الأزهر ووزير الأوقاف والقوات المسلحة المصرية في محاولة بائسة لإقحام الدين في السياسة والزج بالأزهر الشريف وأئمته ونقابة الأئمة والدعاة في أكذوبة جديدة لهذه الجماعة..

أكد البيان: أننا نبارك ثورة الشعب المصري في ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وندعم جهود فضيلة شيخ الأزهر ووزارة الأوقاف للخروج من الأزمة وإصلاح صورة الأزهر التي تحاول الجماعة الإخوانية تشويهها بكل ما أوتيت من قوة وذلك لأن الأزهر بعلمائه وشيوخه يفضح محاولاتهم للاتجار بالدين وتسييسه..

من جانب أخر طالب الشيخ محمد عثمان البسطويسى نقيب الدعاة المستقلة، كلا من الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف والدكتور أسامة العبد رئيس جامعة الأزهر باتخاذ موقف حاسم تجاه من يحرضون على الجيش ويسعون إلى تفتيته من الأئمة وأساتذة الجامعة المنتمين للإخوان المسلمين.. مؤكدا أن هؤلاء ينشرون أفكار مسمومة على الناس وبالتالي أصبحوا عناصر خطرة على عقول الشباب والأمن القومي للبلاد، وطالب البسطويسى من رئيس جامعة الأزهر بمراقبة هؤلاء الأساتذة وتقليص أدوارهم داخل الجامعة بعدما أبدوا تعصبهم الأعمى وعدائهم لأجهزة الدولة من الجيش والأزهر وغيرهم من المؤسسات.

## بالقانون .. تشريد العمال بعد الثورة

أدان إتحاد عمال مصر الديمقراطي فى بيان له استمرار العمل بقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي ينتهك حقوق العمال ولا يوفر الحماية لهم ويستخدمه أصحاب العمل في التنكيل والتشريد للعمال والنقابيين.. ويؤكد على ذلك استمرار فصل العمال والنقابيين بعد الثورة منهم على سبيل المثال لا الحصر.. عمال شركة إسكندرية للغزل بمدينة السادات وعمال شركة فرج الله وكادبوري واستمرار فصل عمال أسمنت تيتان وعدم الاكتفاء بالتنكيل بهم وسحلهم بالكلاب البوليسية وإنهاء تعاقد رئيس النقابة المستقلة لشركة فينوس بميناء الدخيلة..



وكانت هدية العيد التي قدمتها إدارة شركة كابو للعمال هي إنهاء تعاقد ١١ عامل بسبب نشاطهم ومطالبتهم بحقوقهم وحقوق زملائهم..

وعليه فإننا نطالب رئيس الجمهورية والحكومة الحالية إن كانت صادقة في تحقيق العدالة الاجتماعية البدء فورا في تعديل هذا القانون الفاسد الذي يخل بتوازن القوى بين صاحب العمل والعامل مع مراعاة وضع حصانة للعمال خلال الفترة الانتقالية لحين صدور قانون جديد للعمل.. لحماية العمال والنقابيين من عملية تصفية جائرة يقوم بها أصحاب العمل قبل صدور قانون يحمي العمال ويحقق العدالة الاجتماعية..

# دار الخدمات النقابية والعمالية



***منظمة من منظمات المجتمع المدنى المصرى غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها فى مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين فى ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التى أخذت فى التنامى آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم فى تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابى "الرسمي" عن واجباته الأساسية.***

**أهداف الدار**

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق فى الإضراب، وحق العمال فى بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص فى المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧-دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمى وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

**الأنشطة**

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات فى هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التى صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات ، ومخاطبة أعضاء البرلمان ، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه ، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التى تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪).. حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة..وذلك لتعزيز هذه التحركات ، والدفاع عنها فى مواجهة أى من صور الانتهاك أو التحرش..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة : حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية :

• المشاركة فى الفعاليات التى تنظمها هذه الحركات.

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى.

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل تجارة عادلة ، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فىّ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدنى لمراقبة الانتخابات، مشاركة فى أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية ، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة فى مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات...حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية :

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن :

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج فى تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية :

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغى لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية فى الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم فى رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم فى استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل.. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم..فى دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل.. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها.. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.


**كلام صنايعية** — نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى
ديسك
حسين المصرى

**المراسلات والاتصال**
دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩
---
الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤
---
المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكس: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦
---
العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/ ٣٥٤٥٣٣
---
نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٤٠١٩٢٨٥٤ / ٠١٠٩١٥٦٠٢٣
---
مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا ٠١٢ ١١٩٧٢٢٣٥
---
الإسكندرية: ٨٩ش جمال عبدالناصر- سيدى بشر- أمام ألبان حجازى ٠١٢ ١١٩٧٢٢٣٤/ ٠٣ ٣٥٩٢٦٠٩



# بالصور إفطار عمالى لدار الخدمات النقابية





فى جو عائلى اجتمعت القيادات العمالية والنقابية فى اللقاء السنوى الرمضانى الذى تقيمه دار الخدمات النقابية والعمالية بحضور المنسق العام للدار كمال عباس والقيادى العمالى صابر بركات وقيادات النقابات المستقلة بمترو الأنفاق وهيئة النقل العام ونفق الأزهر والحديد والصلب واتحاد عمال السادات واتحاد نقابات الغربية والدقهلية والعاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية وجامعة حلوان ورئيس النقابة العامة للعلوم الصحية ونقابة العاملين بالصيدليات والضيافة الجوية.







